



دراسة

انعكاسات الربيع العربيّ على دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الخالق عبد الله | أبريل ٢٠١٢

انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي

سلسلة: دراسات

د. عبد الخالق عبد الله | أبريل ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

المحتويات

١	مقدّمة
٨	نقاط القوّة والضعف في الحالة السّياسية والاجتماعيّة الخليجيّة
٢٤	نقاط القوّة والضعف في المعادلة الأمنيّة الخليجيّة
٢٩	الخاتمة
٣٣	قائمة المراجع:

مقدمة*

كان الربيع العربي⁽¹⁾ عربياً شاملاً، ولم يستثن أحدًا بما في ذلك الخليج العربي؛ الجزء المنتعش

* هذه الدراسة هي نسخة موسعة ومتابعة لآخر التطورات لبحث نُشر في مجلة المستقبل العربي العدد ٣٩١، أيلول / سبتمبر ٢٠١١.

^١ وصف الأحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية بالربيع العربي The Arab Spring فيه الكثير من التبسيط الذي ربما يخل بقيمة هذه التحولات التأسيسية. كما أن مصطلح "الربيع" تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها عما يحدث حاليًا في عموم الوطن العربي. فقاموس أكسفورد يذكر كلاً من الربيع البولندي عام ١٩٥٦ و١٩٨٢، وربيع سيول الكوري عام ١٩٧٩ وربيع براغ ١٩٦٨، لكن مصطلح "الربيع العربي" يوحى بأمر إيجابية أبرزها انتهاء مرحلة البيات والركود والسكون وعودة الحياة والنهضة واليقظة والازدهار. وهناك كتاب مهم للدكتور عبد الرحمن بدوي بعنوان "ربيع الفكر اليوناني" كناية عن ازدهاره وتفتح وانتشاره، وكتاب آخر بعنوان "خريف الفكر اليوناني" كناية عن ذبول الحضارة اليونانية وتراجعها واضمحلالها. ومهما كان الأمر بالنسبة إلى دلالات مصطلح الربيع العربي فإن أول ذكر له جاء في مقالة لمارك لينش نُشرت في مجلة "فورن بولسي" في ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، انتشر تداولته سريعاً في وسائل الإعلام عربياً وعالمياً، وأصبح من العصي تجاوزه. واستحسن البعض مفهوم الربيع العربي لاحتوائه على دلالات إيجابية، وإلى أن يتم الاتفاق على وصف آخر أكثر دقة للتحولات العربية في سنة ٢٠١١، فقد تم استخدام هذا المصطلح في هذه الورقة والقبول به بتحفظ. ولكن من المدهش أن تعيش الأرض العربية تحولات تاريخية وتستورد توصيفها من الخارج. والأوصاف الأخرى الأقل تداولاً هي: الانتفاضة العربية The Arab Uprising، اليقظة العربية The Arab Awakening، والثورة العربية The Arab Revolution، والتمرد العربي The Arab Revolt، والاحتجاجات العربية The Arab Unrest، وتحولات ٢٠١١ The Arab Transformation of 2011. لكن أحداث عام ٢٠١١ وصفت أيضاً بصفات أكثر دقة كثورة "ارحل" نسبة إلى أهم شعار من شعارات الشارع العربي المطالبة برحيل الرئيس ونظامه وأن الشعب قد ملّ من بقائهما. واستخدمت كلمة "هبة" و"هبة عربية" التي هي اشتقاق لكلمة هبّ ويهبّ. بيد أن هذه الكلمة لم تجد أصداء إيجابية. هناك تحفظات على جميع هذه التسميات، وهي تحفظات محقّة. المؤكد أن هناك وضعاً جديداً قيد التشكل، لكن لا يوجد اتفاق عربي حتى الآن على تسميته. وبعيداً عن الوصف الدارج، فالمؤكد أن الشعوب اختارت مصطلح "الثورة" وانحازت له لوصف ما تقوم به في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن وحتى البحرين، إلخ.

أول كتاب عن الربيع العربي باللغة العربية قام بتحريره عبد الإله بالفريز وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في أيلول / سبتمبر ٢٠١١ بعنوان "الربيع العربي... إلى أين؟". ويضم مجموعة من الدراسات التي نُشرت في مجلة المستقبل العربي. وأول كتاب باللغة الإنجليزية صدر في تموز / يوليو ٢٠١١ بعنوان الثورة العربية: عشر دروس من حي الانتفاضة الديمقراطية،

Jean-Pierre Filliu, *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising*, (London:Hurst and CO. Publishers, 2011).

وكذلك راجع:

Michael Hudson, "Awakening, Cataclysm or Just a Series of Events?: Reflections on Current Waves of Protest in the Arab World", *Jadaliyya*, May 6th, (2011).

Rami Khouri, "Drop the Orientalist term 'Arab Spring' ", *Daily Star*, 17/08/2011.

والمزدهر اقتصادياً في الوطن العربي. لقد تمكّن الربيع العربي، بشعاراته المدوية "الشعب يريد إسقاط النظام" و"ارحل" من إنجاز أربع ثورات بنجاح، هي ثورة ١٧ كانون الأول / ديسمبر في تونس التي أنهت ثلاثين سنة من حكم زين العابدين بن علي، وثورة ٢٥ يناير في مصر التي انطلقت من ميدان التحرير وتمكّنت سريعاً من إنهاء ثلاثين سنة من حكم حسني مبارك، وثورة ١٧ شباط / فبراير في ليبيا التي نجحت بعد معركة دامية ذهب ضحيتها نحو ثلاثين ألف شهيد في القضاء على حكم معمر القذافي الذي استمر أكثر من أربعين سنة، وثورة ١٣ شباط / فبراير في اليمن التي أدت إلى تحي علي عبد الله صالح بعد جهد جهيد وعبر مبادرة دبلوماسية خليجية توافقية تكلّلت بانتخاب رئيس جديد لليمن^(٢).

لكنّ الربيع العربي مستمرّ بوجود ثورات عربية لم تنجز مهامها إنجازاً كاملاً حتى الآن؛ وتأتي في المقدمة ثورة ١٥ آذار / مارس في سوريا، وثورة ١٤ شباط / فبراير في البحرين. ولا يقتصر الربيع العربي على الثورات المنجزة، وتلك التي في طور الإنجاز بل يشمل أيضاً مجموعة من التحولات والمطالبات الإصلاحية الديمقراطية المؤجلة التي تنتظر شرارة لم تنطلق بعد على الرغم من وجود ظروف ثورية وإصلاحية في عموم الوطن العربي. ربّما كانت السنة الثانية من الربيع العربي أهمّ من السنة الأولى خاصة من حيث قدرة الثورة على تحقيق أبرز أهدافها في جعل الوطن العربي أكثر ديمقراطية ممّا كان عليه خلال الخمسين سنة الماضية^(٣).

مهما كان واقع الثورات فالمؤكّد أنّ الوطن العربي يعيش لحظة ثورية استثنائية، وعاش سنة تأسيسية لا تتكرّر كثيراً في التاريخ. فمن ناحية، ستدخل سنة ٢٠١١ التاريخ سنة عربية استثنائية. تأتي السنة الاستثنائية مرّة واحدة فقط في العمر، ومرّة واحدة في كلّ جيل.

^٢ "صالح يشرف بنفسه على مراسم تنصيب هادي رئيساً"، جريدة الخليج، ٢٧ / ٠٢ / ٢٠١٢، ص ٢١.

^٣ Abdulkhaleq Abdulla, "Arab Spring Could Deliver More Good News", *Gulf News*, 1/1/2012.

لم تكن سنة ٢٠١١ استثنائيةً فحسب بل هي سنة تأسيسية. فقد كانت التحولات من العمق والتدفق بحيث أنها ألغت كل ما قبلها، من مسلمات ومؤسّسات وشخصيات وعقليات وسلوكيات وأسست لكل ما بعدها. كان الانقطاع شاملاً وكاملاً وربما نهائياً. ستدخل أحداث ٢٠١١ التاريخ بوصفها تأسيسية، ليس في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين فقط، بل تشمل المنطقة العربية بأسرها. فالمؤكّد أنّ مرحلة الزكود والاستسلام والإحباط والبؤس العربي التي استمرت طويلاً وامتدت لأكثر من أربعة عقود أوشكت على الانتهاء. لقد أفرزت التحولات الاستثنائية والتأسيسية خلال سنة ٢٠١١ حالة نفسية وسياسية وفكرية عربية مختلفة عما كان سائداً قبل بداية الربيع العربي. حدثت ثورة في الواقع السياسي العربي وثورة أهم، وهي الثورة الحقيقية في القلوب والعقول حيث تحوّلت الحالة النفسية العربية من اليأس إلى الأمل ومن الإفراط في التناؤم والسوداوية إلى التفاؤل وإن بحذر. إنّ هذه الحالة النفسية الربيعية التأمليّة حالة تأسيسية وتشكّل أهمّ مكسب لتحولات سنة ٢٠١١ التي كانت من السنوات الجيدة في التاريخ العربي المعاصر الحافل بالسنوات العجاف. ومن البديهي القول إنّ السنة التأسيسية عادة ما تكون صعبةً وممتدّة، وأصعب ما فيها ليس نهاية النظام القديم بل ولادة النظام الجديد والبدء بفجرٍ منعشٍ والتأسيس لعهدٍ مختلفٍ قابلٍ لكل الاحتمالات الإيجابية منها والسلبية. فلا تحدث الولادة عادةً من دون ألمٍ وتمزّقٍ ودمٍ، وبعض الولادات تكون عصيةً وقصيرةً وتتطلّب تدخّلاتٍ جراحيةً مصيريةً ونتائجها ونهاياتها غير معروفة.

لكن، إضافةً إلى سمة الاستثنائية والتأسيسية، كانت تحولات سنة ٢٠١١ في مجملها تحولاتٍ فجائيةً. جاءت هذه التحولات مفاجئةً للدّاخل والخارج. انبهر الجميع، القريب والبعيد، بالنّورات العربية في عام ٢٠١١. وكانت قد سبقت هذه النّورة حركاتٌ شعبيةً احتجاجيةً في أكثر من دولةٍ وعاصمةٍ ومدينةٍ عربية. وكانت ظروف القمع والظلم والاستبداد والفساد تنبئ منذ فترةٍ طويلةٍ بقرب ثورةٍ ما في مصرٍ وفي دولٍ عربيةٍ أخرى. لكن توقيت ثورة ٢٠١١ ونضجها وعفويتها وتدفقها وسرعتها، وكونها في المقام الأوّل عربية، كلّ ذلك جاء مبهراً ومفاجئاً، وفاق كلّ التوقّعات. ففاجأ الجميع حضور فئة الشباب، وخروج الملايين، وانهار الأنظمة، ثمّ الهروب والتّحتي السّريع، وحتّى الشّعارات غير التقليدية، وغياب القيادات والمرجعيات الفكرية الجاهزة،

لكن المفاجأة الكبرى كانت "ضرب الأنظمة في مأمن" وهي غافلة ومطمئنة كلّ الاطمئنان على بقائها ومستقبلها. لقد ضربت الثورة الأنظمة المستبدّة في مأمن، وجاءتها الضربة مفاجئة، وعلى حين غفلة، ومن الزاوية الخفية، لذلك كانت مميتة.

وتبقى السمة البارزة لتحوّلات ٢٠١١ هي أنّها كانت تحولاتٍ شبابية في المقام الأول. لقد كانت تحولات سنة ٢٠١١ فجائيةً واستثنائيةً وتأسيسيةً، وهي تحولاتٍ شبابية كذلك. إنّ سمة الشبابية تستحقّ وقفةً متأنيةً ومعقّدة. من دون مشاركة فئة الشباب، لم يكن لهذا الرّخم الثوري الذي دبّ في الجسم العربيّ أن يبدأ ويستمرّ. أراد الشّبّان واستجاب القدر، وجاءت لحظة الحرية إلى المنطقة العربية. كنّا نعتقد أنّ الشباب العربيّ مدلّل، غير مبالٍ وكسولٍ فكرياً ويكره السياسة، وأنّ القضايا الكبرى خارج اهتمامات هذا الجيل المنغمس في عالمه الافتراضيّ. فيخرج هذا الشابّ فجأةً، ويتحوّل إلى مارِدٍ سياسيٍّ يملك وعياً سياسياً من الطراز الأول، وينادي بمطالبٍ سياسية، ويرفع شعاراتٍ سياسية.

أصبح الشابّ العربيّ الوديع مخيفاً سياسياً، وزلزل الأرض تحت أقدام الحكّام. فاقت جرائته السياسية جميع التصوّرات وتجاوزت التوقّعات. لقد أطاح الشابّ العربيّ بطغاة الأمة، وأحدث نقباً ضخماً في الدرع الأمنيّة الواقية للأنظمة، وأحدث شقاً عميقاً في جدار الخوف الذي سيطر على عقول أجيال الآباء والأجداد وقلوبهم. لقد أنجز شّبّان غرف الإنترنت وفيسبوك وتويتر عملاً تاريخياً وتأسيسياً واستثنائياً، وأبدوا استعدادهم للموت من أجل تأكيد قيمة الحرية في الحياة العربية. قام هؤلاء الشّبّان بإنجاز فدٍّ غير مسبوقٍ عندما قدّموا للعالم أول ثورة عفوية ليس لها قيادة وأيديولوجية معلّبة ومستهلكة.

سيتوقّف التاريخ طويلاً عند السّؤال عن كيفية تحوّل الشابّ العربيّ إلى مارِدٍ سياسيٍّ عام ٢٠١١، وكيف انقلب أبناء النّظام ضدّه بعد أن كان يعتقد أنّهم أطفاله، ولا يمكن أن ينقلبوا عليه. لكن أطفال النّظام تحوّلوا إلى ثوار فأسقطوه. لتتكرّر بذلك تجربة النبيّ موسى، عليه السّلام، الذي تربّى في حزن فرعون ثمّ حطّمه. كيف دبّ هذا النّشاط السياسيّ، ومن أين أتى هذا الرّخم الثوري لدى الشّبّان العرب؟ ولماذا حدث كلّ ذلك عام ٢٠١١ وليس قبله أو بعده؟

لقد أحرق الشابّ محمّد بوعزيزي نفسه في ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر سنة ٢٠١٠، وتحوّل فعله إلى طاقةٍ إيجابيةٍ غيرت تونس وغيّرت التّاريخ العربيّ. كما أنّ شريطاً بصوت الشّابة أسماء محفوظ وصورتها على يوتيوب دفع مئات الآلاف من المصريّين للخروج إلى ميدان التّحرير، وصنع ثورة ٢٥ يناير، وهي من أكثر الثّورات سلميّةً في التّاريخ. انتهى الرّكود السياسيّ الأسطوريّ بسبب فئة الشّباب وأصبح الوطن العربيّ أكثر حرّيّةً وديمقراطيّةً وأكثر إشراقاً ممّا كان عليه في بداية سنة ٢٠١١. وبسببها يعيش العرب حالةً نفسيّةً جديدةً. ولئن كانت الشّعوب العربيّة تعتقد حتّى وقت قريبٍ أنّه من المستحيل إصلاح النّظام، فإنّها أصبحت اليوم مؤمنة بإمكانية إسقاطه. كنّا نعتقد أنّ الشّعوب العربيّة لا تصلح للحرّيّة، أو أنّ الحرّيّة لا تصلح لها، لكن الشّبان غيروا هذه القناعات العتيقة والعنصريّة.

كانت الأمة العربيّة تهلك مع مطلع كلّ يومٍ جديدٍ، وكانت الشّعوب العربيّة تهلك معها. كما كانت الفئات الشّابة تتطلّع إلى بصيص أملٍ، وتبحث عن الضّوء في نهاية النّفق، وتبحث عن قطرة ماءٍ تروي عطشها للحياة الحرّة الأمانة الكريمة كبقية شبان العالم. وكانت النّخب العربيّة تستجدي الإصلاح في المؤتمرات والندوات التي تُعقد في العواصم الغربيّة، وتطالب به في حدّه الأدنى فقط. لكنّ الأنظمة العربيّة الاستبداديّة كانت عنيدةً ومكابرةً وتمادت كثيرًا وطويلاً في احتكارها للسلطة والثّروة، واعتقدت أنّ الإنسان العربيّ انكسر واستسلم كلياً ونهائياً، وأنّ جذوة الرّوح العربيّة انطفأت، وهرمت الأمة وشاخت، وأضحت طاردةً لشبانها، ولا تقدر مبدعيها، ولا تحتضن كفاءاتها التي انتشرت في أرجاء المعمورة.

وعندما بلغ الإنسان العربيّ مرحلة اليأس والاستسلام وحتّى القنوط، واعتقد أنّ لا حياة لمن تنادي على الأرض العربيّة، انفتحت أبواب السّماء فجأةً، وانهمر المطر كما لم ينهمر في أيّ وقتٍ آخر، واستجاب القدر، وأشرق الشّمس من تونس، بثورة الياسمين، وأشرق من جديدٍ على القاهرة بثورة شباب ٢٥ يناير، وعندما تشرق الشّمس في مصر تشرق الأمة العربيّة بأسرها.

لقد قامت ثورات صغيرة وحركات شعبيّة احتجاجيّة في أكثر من عاصمةٍ ومدينةٍ عربيّة قبل الثّورة العربيّة سنة ٢٠١١. لكن توقّيت ثورة سنة ٢٠١١ ونضجها وعفويّتها وتدقّقها وسرعتها،

وكونها في المقام الأول عربيّة الصنّع والصناعة، كلّ ذلك جاء مبهرًا ومفاجئًا، وفاق التوقّعات وخطّم نظريّة أنّ الحربيّة لا تلائم العرب، وأنّهم لا ينشدونها^(٤).

ما كان ينبغي لهذه الأنظمة أن تستكين كثيرًا وتطمئنّ إلى أنّها قد أصبحت آمنّة، فالزّبيع العربي جاء بسبب تراكم عقودٍ من الإحباط، واليأس والاستياء، والانكسار، وعقود من سياسات وسلوكيات "التّحقير" و"الحقارة" التي مارستها الأنظمة بنجاح مميّز أفقدت المواطن النّفة بنفسه ووطنه وأمتّه ومستقبله. وعقود أخرى من تردّي الوضع التّتموي والسياسي العربي من سيءٍ إلى أسوأ. وجاء الزّبيع العربي بعد عقودٍ من الاستبداد والفساد والقمع والفقر والبطالة وأنظمة الرّعب القائمة على دولة المخابرات التي لم تتمكّن من تحقيق الحياة الحرّة ولم تحقّق الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة للملايين من العرب. كانت المنطقة العربيّة تعجّ بالدّول الفاشلة، والدّول الهشّة، والدّول الجامدة، والدّول التّابعة، والدّول المغلقة، والدّول المستبدّة، وقلّة من الدّول العربيّة التي يمكن تصنيفها دولاً منتعشة اقتصاديًّا واجتماعيًّا. لقد استمرّت سيطرتها طويلًا، واعتقدت أنّها ستستمرّ إلى أن اندلعت الثّورات العربيّة من دون مقدّماتٍ وخارج سياق التوقّعات.

فاجأت أحداث سنة ٢٠١١ الجميع في الدّاخل والخارج من حيث تدفّقا وزخمها واستمرارها وسرعة وصولها إلى جميع الدّول العربيّة بما فيها الدّول النفطية في الخليج العربيّ التي كان يُعتقد أنّها بمنأى عن الثّورات والمطالبات الإصلاحية^(٥). والسؤال هو: كيف أنّرت التحوّلات التّأسيسية والاستثنائية والفجائية لعام ٢٠١١ في دول مجلس التّعاون الخليجيّ؟ كيف تعاملت دول الخليج العربيّ مع ما اصطُلح على تسميته بالزّبيع العربيّ؟ وهل لدى هذه الدّول

^٤ لا توجد نظرية قادرة على التنبؤ بالثورات. ولو كان بالإمكان توقّع الثورات لما وقعت على مرّ التاريخ. وتشير الحثيات التاريخية إلى أنّه عندما تقع ثورة شعبية في دولة ما فإنها سرعان ما تنتقل في محيطها الجغرافي. بمعنى أنّ الثورات معدية ولا توجد حصانة ضدها. وهذا ما حدث للثورة العربية سنة ٢٠١١ حيث انتشرت في عموم الوطن العربي. عشرون دولة عربيّة شهدت مسيرات احتجاجية بشكل من الأشكال. قطر والإمارات هما الاستثناء حتّى الآن.

^٥ البحرين، والكويت، والمملكة العربيّة السعودية، وقطر، والإمارات العربيّة المتّحدة وعمان.

حصانة ضدّ رياح التغيير التي تهبّ على المنطقة؟ وكيف أثرت هذه التحولات في ملفّ الأمن وموازن القوى في الخليج العربي؟ وهل جعلت الخليج العربي أكثر أمناً أم أقلّ؟

على الرّغم من ادّعاء دول الخليج العربي أنّها غير معنيّة برياح التغيير، وأنّها حالة استثنائية في محيطها العربي، وأنّ لديها حصانة خاصّة ضدّ حركة الإصلاح الديمقراطي، إلا أنّ الحقيقة عكس ذلك تماماً. فرياح التغيير طرقت أبواب دول مجلس التعاون واخترقت نوافذها، وتعاملت هذه الدّول مع الثورة العربيّة سنة ٢٠١١ بجديّة تامّة خاصّة بعد أن رأت ما يحدث في البحرين عن قرب.

كانت ثورتا تونس ومصر ملهمتين لقطاعاتٍ شعبيّةٍ واسعةٍ في الخليج خاصّةً فئة الشّباب وعلى مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وجرت محاولاتٍ عديدةً في العالم الافتراضيّ، وعلى أرض الواقع لنقل هذه التّجارب والدّعوة لمسيراتٍ شعبيّةٍ ورفع مطالبٍ إصلاحيةٍ، لكنّها اصطدمت جميعها بالحالة الخليجيّة العصيّة على التغيير، حيث فوّى البقاء والاستمرار أقوى بكثيرٍ من قوى الإصلاح والتّغيير، وحيث وظّفت الحكومات مواردها وإمكاناتها الضّخمة، بما في ذلك خلق ١٣٠ ألف وظيفة جديدة في القطاعات المعنيّة بالأمن وحدها من أجل منع انتقال عدوى التغيير إلى الخليج العربيّ.

لكن اتّضح أنّه مهما بالغت دول الخليج العربي في تأكيد خصوصيّتها فإنّها لا تعيش في فراغ، ولا تستطيع الابتعاد كثيراً وطويلاً عمّا يحدث في محيطها العربي. فالقاعدة العامّة هي أنّ هذه الدّول جزءٌ لا يتجزأ من النّظام الإقليمي العربيّ، تتأثّر بما يجري من حولها وتؤثّر فيه، وهذا الأمر ينطبق على تأثير الربيع العربي في دول مجلس التّعاون^(٦).

^٦ راجع: عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٦). وكذلك د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٠).

لقد تسرّب الرّبيع العربي إلى دول الخليج العربيّ، لكن التّداييع والاستحقاقات جاءت متفاوتةً جدًّا من دولةٍ خليجيةٍ إلى أخرى. فرياح التّغيير دخلت إلى عقر دار بعض هذه الدّول بخفّةٍ ونعومةٍ، وبقوّةٍ وشدّةٍ وعنّفٍ في دول خليجيةٍ أخرى. تتوجسّ بعض الدول الخليجية خيفةً من الرّبيع العربي، بينما تسعد وتحنّقل به وتستفيد من ثماره^(٧) دولٌ أخرى. لقد تضرّرت بعض الدّول الخليجية كثيرًا وعمقٍ وضربت في مأمّن، بينما تبدو دولٌ خليجيةً أخرى غير معنيّة برياح التّغيير، بل إنّها خرجت من تحولات سنة ٢٠١١ بأقلّ قدرٍ من الضّرر، وتعاملت مع الرّبيع العربي كفرصةٍ لدعم موقعها ومركزها الإعلاميّ والدبلوماسيّ وحتىّ التّجاري في النّظام الإقليمي العربي. فشتان ما بين تأثير الرّبيع العربيّ في البحرين وقطر، وتأثيره في عمان والإمارات، أو الكويت والمملكة العربية السعودية.

نقاط القوّة والضعف في الحالة السّياسية والاجتماعية الخليجية

على الرّغم من تفاوت التأثير، فقد كشف الرّبيع العربي أنّ الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوّة ونقاط ضعفٍ عديدة، واتّضح أنّ البحرين هي خاصرة الدّول الخليجية^(٨) وأكثرها استعدادًا لتقبّل عدوى الثّورات العربية. لقد مرّت البحرين بتجربةٍ مريّةٍ وصعبةٍ وعنيفةٍ ومؤسفةٍ، وكانت ضمن أكبر الخاسرين من الثّورات العربية سنة ٢٠١١، حكومةً وشعبًا واقتصادًا ومجتمعًا ومكانةً. بدأت المطالب الشعبية الأولى في البحرين محقّةً ومشروعةً ولا خلاف عليها حتىّ بالنّسبة إلى الحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية الملائمة

⁷ Kristian Ulrichsen, "Counterrevolution in the Gulf", *Foreign Policy*, May 6, (2011).

لقد اعتمدت واستفدت كثيرا من الموادّ الغنيّة المتوفرة من "تغريدات" (tweets) سلطان بن سعود القاسمي التي تحوّلت إلى مكتبة افتراضية متاحة للجميع وتحتوي على أخبار وتقارير وتحليلات عن الربيع العربي، خاصة في انعكاساته على دول الخليج العربي، تابع: @sultanalqassemi.

^٨ للمزيد عن أسباب كون البحرين الحالة الخليجية الأكثر قابلية للتأثر بأحداث الوطن العربيّ، راجع: علي فخرو، "انعكاسات التحوّلات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين"، *المستقبل العربي*، العدد ٣٩٠، آب / أغسطس ٢٠١١.

لمرحلة ما بعد تاريخ ١٤ شباط / فبراير سنة ٢٠١١، والذي يوافق ذكرى مرور عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني. هناك إجماعٌ وطنيٌّ تامٌّ في البحرين على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، والإصلاح الدستوري والديمقراطي. وفي بداية الربيع العربي كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحول إلى ملكية دستورية عصرية لتكون قدوةً لبقية دول المنطقة. لكن المعارضة اندفعت كثيرًا وبعيدًا، وسرعان ما انحرفت مطالبها الإصلاحية المشروعة إلى سلوكياتٍ ثورية^(٩)، وخطاباتٍ استفزازيةٍ تجنح نحو التجريح "المبتذل لبعض شخصيات الحكم الكبيرة"^(١٠)، وترفع شعاراتٍ غير واقعيةٍ تهدد الإجماع الوطني، وتدعو إلى إسقاط النظام، وإنهاء حكم آل خليفة وإقامة جمهورية إسلامية. وانزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاٍ وتخندقٍ طائفيٍّ غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية. وبعد أن كانت البحرين قاب قوسين أو أدنى من الملكية الدستورية أصبحت فجأةً قريبةً جدًا من العنف الطائفي واحتمالات الحرب الأهلية بين السنة والشيعة^(١١). استدعت هذه التطورات المؤسفة التدخل الحكومي العنيف لإنهاء الاعتصام في دوار اللؤلؤة، رمز الربيع البحريني^(١٢)، وبمساعدةٍ من قوات درع الجزيرة، الذراع العسكرية لدول مجلس التعاون^(١٣). يمثل ما حدث في البحرين، أصغر الدول العربية مساحةً وأقلها سكانًا، انتكاسةً نوعيةً لمطالب الإصلاح الديمقراطي ليس في البحرين فحسب بل في عموم الخليج العربي.

^٩ ربّما كان أبرزها كما يقول د. علي فخرو: "وصول الفعل العبثي إلى قمته بأخذ قرار التظاهر في منطقة الرفاع، أمام قصر الملك"، (علي فخرو، المرجع السابق، ص ١١٦).

^{١٠} علي فخرو، المرجع نفسه، ص ١١٥.

^{١١} Peter Pearson, "Bahrain and the Arab Spring: Time for some Realism", *The Telegraph*, 5/ 8/2011.

^{١٢} أزالّت الحكومة البحرينية نصب دوار اللؤلؤة بتاريخ ١٨ آذار / مارس ٢٠١١، وأعيدت تسميته بدوار الفاروق، وهي تسمية تحمل دلالات تاريخية.

^{١٣} دخلت قوات درع الجزيرة إلى البحرين في ١٦ آذار / مارس ٢٠١١، وهناك أيضا أخبار في الأونة الأخيرة عن أنّ حكومة البحرين قرّرت الاستعانة بقوات غير نظامية من باكستان للتعامل مع الانتفاضة الشعبية:

Bruce Reidal, "The New Bahrain-Pakistan Alliance", *The National Interest*, 2/8/2011.

وستحتاج البحرين إلى فترةٍ طويلةٍ من هدوء النفس لتستعيد عافيتها، وتتجاوز التّخندق الطّائفي الحادّ، وتتغلّب على مرارات استخدام العنف^(١٤)، من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه والعودة إلى مرحلة ما قبل الربيع البحريني عبر الحوار الوطني^(١٥). الأزمة السّياسية مستمرّة في مملكة البحرين المنقسمة انقسامًا طائفيًا حادًا، لكن مرّت الذّكري السنوية الأولى على ثورة ١٤ فبراير بسلاّم دون سقوط قتلى وبالحّد الأدنى من المواجهات العنيفة.

إنّ عُمان هي نقطة الضّعف الثّانية في الحالة الخليجيّة، لكنّها وبالعكس البحرين نجحت في إدارة المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارةً سليمةً. وكان وصول الربيع العربيّ إلى عمان المعروفة تقليديًا بهدوئها واستقرارها الداخلي، وبعدها الجغرافي عن محيطها العربيّ وانكفاءها السّياسي، من أكبر مفاجآت الربيع العربيّ في صيغته الخليجيّة. لم تفلح العزلة السّياسية والجغرافية في وقف رياح التّغيير التي هبّت دون مقدّماتٍ وكادت أن تعصف بعمان. كانت العاصفة التي هبّت على عمان قويّةً وكان بإمكانها أن تكون قاتلةً. بدأت المسيرات الاحتجاجية الشعبيّة السّلمية في ١٧ يناير في عدّة مدنٍ وتصاعدت تدريجيًا، ثمّ انتهت فجأةً في ١٣ أيار / مايو. كانت الأعداد التي خرجت في هذه المسيرات قليلةً، ولم تصل إلى الآلاف. وكانت الاستجابة العمانيّة سريعةً وابتعدت عن استخدام العنف^(١٦)، و عبر سياسة "مرونة التّعامل" بدلًا

^{١٤} لم يتوقّف العنف والقمع ضدّ الاحتجاجات التي استمرّت حتّى نهاية سنة ٢٠١١:

Anthony Shadid, "Bahrain Boils Under the Lid of Repression", *Washington Post*, 15/9/2011.

^{١٥} بدأ الحوار الوطني في تموز / يوليو ٢٠١١ بمشاركة ٣٠٠ شخصية وطنية وبرئاسة خليفة الظهراني، بدلا عن ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد، لكن الحوار الوطني انتهى من دون أن يلتي أيّ مطلب من المطالب التي رُفعت في دوار اللؤلؤة ممّا أدى إلى انسحاب المعارضة ممثلة في جمعية الوفاق المعروفة بمواقفها السّياسية والفكرية المعتدلة، والتي ابتعدت دومًا عن رفع شعار إسقاط النظام في البحرين.

^{١٦} انتهى بعض من هذه المسيرات بتدخّل الأمن ومقتل ثلاثة أشخاص، وذكرت الأنباء مؤخرًا عن تجدد الاحتجاجات في مدينة صحار العمانيّة.

"Over 1000 protesters in a Standoff with Security Forces in Sohar", *Gulf News*, July 29, (2011).

من الخشونة نجحت الحكومة في امتصاص الاحتقان ضد الفساد المزمن^(١٧). كما تمكنت من امتصاص الغضب الشعبي العفوي عبر مجموعة من القرارات بما في ذلك الإعلان عن توظيف ٥٠ ألفاً من الشباب العاطل عن العمل، وتغيير نحو ثلث أعضاء مجلس الوزراء، وزيادة الحد الأدنى للأجور، والوعد بإجراء انتخابات، أجريت في شهر أكتوبر سنة ٢٠١١، والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد، وقرار سريع بتشكيل لجنة دستورية تنظر في توسيع الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس الشورى العماني المكون من ٨٤ عضواً. لقد تجاوزت عمان الزوبعة واستعادت توازنها واستقرارها وتمكن السلطان قابوس بن سعيد الذي يحكم منذ عام ١٩٧٠ من تجاوز تداعيات الربيع العربي بحنكة سياسية، وبأقل قدر من الخسائر والأضرار^(١٨). لكن الربيع العربي ترك بصماته على الشارع العماني المنقسم حالياً إلى أكثر من توجه. فالتيار "النهضوي" الداعم للحكومة يؤمن بأن عمان تعيش ربيعاً مستمراً منذ سنة ١٩٧٠ ولا تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات. أما التيار "الاقتصادي" الذي يمثل التحالف التقليدي بين رجال المال والأعمال والمؤسسة العسكرية المسؤولة عن الفساد المالي والإداري فقد خسر كثيراً من مواقعه ورجالاته، لكنه يعول على عودة سريعة بعد تراجع الربيع العماني. واتضح أن التيار "الإسلامي" المحافظ ليس له زخم في الشارع العماني، ولم يتمكن من استثمار الاحتجاجات الشعبية لتأكيد حضوره الشعبي. وكذلك هي حال ما يُعرف بالتيار "الثورجي" الذي برز فجأة خلال أحداث سنة ٢٠١١، ورفع شعار الدستور التعاقدية، واتضح أنه لا يتمتع بحضور جماهيري كما كان يعتقد. أما التيار الأخير فهو التيار "الإصلاحي" الذي يتسم بالنخبوية، ولا يعبر عن نبض المجتمع العماني، وليس له تأثير في الشارع العماني، ولم يقدم أطروحاتٍ وسطيةً مقنعةً.

¹⁷ Rai'd Zuhair Al Jamali, "Oman, Kind of not Quiet", *Foreign Policy*. 7/11/2011.

¹⁸ تجدر الإشارة إلى أن السلطان قابوس هو سلطان عمان ورئيس الوزراء ويحتفظ بمنصب وزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير المالية، علاوة على مناصب عسكرية وقضائية عديدة منذ عام ١٩٧١.

هناك مطالب شعبية ملحة ومحقة لا يمكن تجاهلها في البحرين وعمان وبقية دول الخليج العربي، لكن انضح أنّ الحالة الخليجية لا تسمح برفع شعاراتٍ ثورية. فدول مجلس التعاون ستصرف كمجموعةٍ إذا تعرّضت لتهديداتٍ مصيريةٍ من الداخل أو الخارج، وأكدت من وحي تجربة البحرين أنّها قد اتخذت قراراً إستراتيجياً لمواجهة انعكاسات الربيع العربي بشكلٍ جماعيٍّ ومهما كلف الأمر، بما في ذلك الحسم العسكري. لقد كشفت تجربة البحرين وجود خطوطٍ حمراءٍ خليجيةٍ لا يُسمح بتجاوزها وفي مقدّمتها المساس ببقاء الأسر الحاكمة التي تتسم بشريعةٍ وراثيةٍ تمتدّ لقرون.

أمّا المملكة العربية السعودية فهي حالةٌ خليجيةٌ خاصةً، ومركز النّقل السكاني والاقتصاديّ الخليجي بحكم الحجم والمكانة والموارد والدور الجيوسياسي، والقضايا المجتمعية العالقة التي تنتظر الحسم، حيث كشف الربيع العربي أنّها تحتوي على حزمةٍ من نقاط الضعف والقوة معاً^(١٩). أهمّ ما في الأمر أنّ السعودية تمكّنت من تحقيق نصرٍ سياسيٍّ مهمٍّ في المعركة من أجل البحرين التي كانت في جوهرها معركةً من أجل السعودية. كانت معركة البحرين التي تقع على بعد ٢٥ كيلومتراً من الشواطئ السعودية، مصيريةً وإستراتيجيةً بالنسبة إلى الرياض على أكثر من مستوى، بما في ذلك حماية الأسرة الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكيةٍ دستوريةٍ، والمواجهة مع إيران التي تطالب بحقوقٍ تاريخيةٍ وسياديةٍ في البحرين، وحاولت أن تقحم نفسها في الشأن الداخليّ البحرينيّ، ومواجهة ثلاثة غير متوقّعة مع الولايات المتّحدة التي كانت تطالب بنبذ اللّجوء إلى العنف وتتعاطف من حيث المبدأ مع مطالب المعارضة الدّاعية إلى تحقيق الإصلاح الديمقراطيّ وقيام ملكيةٍ دستوريةٍ في البحرين. لذلك حقّقت السعودية في البحرين نصراً ثلاثياً ضدّ أميركا وإيران، ووقف زحف الربيع العربي ليس في البحرين فحسب بل في عموم

^{١٩} للمزيد عن تداعيات الربيع العربي على الحالة السعودية راجع: محمد بن صنيان، "انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، آب / أغسطس ٢٠١١.

الخليج العربي^(٢٠). وخاضت السعودية أيضاً معركةً مهمّةً في الدّاخل لمنع وصول عدوى الربيع العربيّ إلى الدّاخل السعودي وتجاوزت ما سُمّي بيوم الغضب أو "ثورة حنين" في ١١ مارس سنة ٢٠١١، وأخفقت في تنظيم مسيراتٍ احتجاجيّةٍ مطالبيةٍ بالإصلاح السّياسي. وريّما يعود إخفاق الدّعوة للخروج في تظاهراتٍ إلى مجموعةٍ من الأسباب أهمّها الخوف وعدم معرفة الجهة الدّاعية ليوم الغضب، علاوةً على المكرمات الملكيّة السّريّة بمبلغ ١٣٠ مليار دولار التي أعلن عنها الدّيوان الملكي السعودي في ١٨ فبراير سنة ٢٠١١، وتضمّنت: (١) زيادة الأجر في القطاع العامّ، (٢) صرف راتب شهرين لجميع موظّفي الدولة من مدنيّين وعسكريّين، (٣) صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التّعليم الحكومي، (٤) اعتماد مخصّصٍ ماليّ شهريّ للعاطلين عن العمل، (٥) وضع حدٍّ أدنى لأجور السعوديّين في القطاع الحكومي، (٦) استحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكريّة جديدة في وزارة الدّاخلية، (٧) إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنيّة في أنحاء السعوديّة كافة، (٨) زيادة الحدّ الأعلى للقروض السكنيّة إلى ١٣٣ ألف دولار.

ويبدو أنّ العاهل السّعودي قرّر استخدام ما تملكه السعوديّة من فوائض ماليّة تقدر بنحو ٤٥٠ مليار دولار من أجل امتصاص الاحتقان الدّخلي نتيجةً لتردّي الأوضاع المعيشيّة لقطاعاتٍ واسعةٍ من الشّعب السعودي، وبالتالي فإنّ الدّافع الرّئيس لهذه المكرمات هو تأكيد قدرة

^{٢٠} من مفارقات الربيع العربي، أنّ السعودية التي تدخّلت عسكرياً لوقف زحف الربيع العربي إلى البحرين، هي نفسها التي قدّمت أكبر دعم معنويّ خارجي للشّعب العربي في سوريا في معركته من أجل الحرّية، عندما قرّرت سحب سفيرها من دمشق احتجاجاً على إفراط النظام السوري في استخدام العنف خاصّةً خلال شهر رمضان. هذا الموقف السعودي بقدر ما هو دعم للشّعب السوري فإنّه يرتبط أيضاً باعتبار موازين القوى في المنطقة حيث أنّ أيّ خسارة لإيران تعني ربّحاً إستراتيجياً للسعودية. من ناحية أخرى فالمؤكّد أنّ السعودية هي أكبر قوّة من قوى البقاء والاستمرار في المنطقة لكنّها ليست بالضرورة قوّة معادية للثورات العربيّة التي تطالب بالحرّية. للمزيد عن الدّور السعودي والجدل فيما إذا كانت الرّياض تقود ثورة مضادّة ضدّ الربيع العربي راجع كلاً من:

Gregory Gause, "Is Saudi Arabia Really Counterrevolutionary", *Foreign Policy*, 9/8/2011.

Marc Lynch, "Saudi Counter Revolutionar", *Foreign Policy*, 10/8/2011.

Bernard Haykel, "Saudi Arabia vs the Arab Spring", *Project Syndicate*, August 2011.

Toby Jones, "Saudi Arabia's Regional reaction", *The Nation*, 24/8/2011.

السلطة في السعودية على احتواء انعكاسات الربيع العربي على المجتمع السعودي، وتأجيل الإصلاح السياسي الذي تطالب به النخبة السعودية، ووَأد أيّ تحرّكٍ عفويٍّ يرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".

لكن، على الرّغم من المكرمات السريعة والانتصارات التي تشير إلى نقاط القوّة في الدّاخل والخارج، فإنّ السعودية وبخلاف الدّول الخليجية الصّغيرة معرّضةٌ لعدوى رياح التّغيير بحكم أزمتها الكثيرة التي تشمل تفاقم الفساد والبطالة والفقر والنموّ السكاني وانغلاق النّظام القضائي، واحتكار السلطة وغياب المشاركة وقضايا المرأة^(٢١) وترهّل القيادة السياسية والخلافات داخل الأسرة الحاكمة، وحقيقة أنّ نصف السكّان في السعودية هم دون سنّ الثالثة والعشرين. لم يعد بالإمكان تحمّل الفساد الذي يعمّ الدّولة والمجتمع وبلغ درجاتٍ عاليةً من السّوء^(٢٢)، كما لم يعد بالإمكان تحمّل احتكار الأسرة المالكة غير المسبوق للسلطة، في الوقت الذي بلغ فيه الترهّل البيروقراطي مستوياتٍ قصوى جعلت المملكة غير قابلةٍ للإصلاح السياسي والإداري وغير رغبةٍ فيه. وكان انسداد أفق الإصلاح وانغلاق أبوابه أحد أهمّ أسباب اندلاع الربيع العربي، ويعدّ

^{٢١} إن مسار حصول المرأة السعودية على حقوقها في مجتمع سعودي ذكوري، قبلي ومحافظ، في غاية الصعوبة. وخلال عام ٢٠١١ حصلت المرأة في السعودية على مجموعة من الإصلاحات المتواضعة تمثّل انتصارات لكفاح السعوديات ومعرّكتهن من أجل الحرّية، فالربيع العربي في السعودية هو ربيع المرأة. لكن قضايا المرأة في السعودية معقّدة وتتجاوز مطلب قيادة السيارة التي تبرز كثيراً في الإعلام وتحوّلت إلى قضية مجتمعية مثيرة للجدل بين التيار الديني المحافظ والتيار الليبرالي الذي يدفع في اتجاه انفتاح المجتمع. كما أنّ الأصوات النسائية الداعية للإصلاح هي الأعلى صوتاً خلال هذه المرحلة وأصبحت حاضرة وقويّة وأكثرها جرأة هي تلك التي تعيش خارج المملكة العربية السعودية مثل الدكتورة موضي الرشيد والدكتورة مي اليماني والدكتورة هنون الفاسي وأخيرًا الأميرة بسمة بنت سعود بن عبد العزيز.

Cahal Miimo, "Saudi Princess Joins Clamor for Deep Reform", *Independent News Services*, 3/1/2012.

للمزيد عن وجهة نظر نسائية بشأن هذا الموضوع راجع:

Emman Al Nafjan, "What Do Saudi Women Want?", *Foreign Policy*, Decembe 2011.

^{٢٢} للمزيد عن ملفّات الفساد في السعودية راجع تغريدات مجتهد @mujtahidd على صفحات تويتر الذي بدأ تغريداته المثيرة للجدل منذ شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة ٢٠١١ عن ملفّات الفساد في أعلى المستويات. البعض شبه تغريدات مجتهد بالويكيليكس في صيغتها السعودية.

أرضيةً خصبةً مولدةً للثورات واندلاع الربيع السعودي^(٢٣). إن نقاط الضعف كثيرةً نظرياً في الدّاخل السّعودي، وجميع عوامل الثورة قائمةً في السّعودية كما كانت قائمةً في مصر وفي الدّول العربيّة الأخرى، وتنتظر الشرارة التي تندلع عادةً بشكلٍ مفاجئٍ ودون مقدّمةٍ وتأتي من الزاوية الخفية، وربما كانت هذه المفاجأة أكبر مفاجآت الربيع العربي^(٢٤). لذلك، وعلى الرّغم من الاستقرار السياسي فإنّ الوضع في السّعودية على المحكّ دائماً^(٢٥).

من الصّعب وضع السّعودية ضمن قائمة الرّاجحين، كما يصعب وضعها ضمن قائمة الخاسرين من الربيع العربي^(٢٦). فمستقبل الإصلاح في السّعودية مرتبطٌ أشدّ الارتباط ببقاء الملك

^{٢٣} بدر الإبراهيم، "الربيع السعودي في ٢٠١١"، المقال، ٣١/١٠/٢٠١١.

^{٢٤} تظهر الإحصائيات أنّ معدّل دخل الفرد في السّعودية بلغ ١٦ ألف دولار عام ٢٠١١، وهو أقلّ من معدّل دخل الفرد السنوي في كلّ من البحرين وعمان. وتحتلّ السّعودية، وهي الدولة الأولى المصدّرة للنفط في العالم، المرتبة ٧٥ على صعيد التّمية البشريّة بعد كلّ من عمان والكويت والبحرين وقطر والإمارات التي تحتلّ المواقع ٧١ و٤٤ و٤٣ و٤٠ و٣٠ على التّوالي. كما بلغت نسبة الفقر ٢٢% والبطالة ١٠,٥%، ونسبة المواطنين المقترضين من البنوك ٨٩%، ونسبة الطّلاق في المجتمع السّعودي تجاوزت ٤٠%. وتأتي السّعودية في آخر القائمة من حيث الحرّيات وحقوق الإنسان خليجياً وعربياً، خاصّةً من حيث حقوق المرأة ومساواتها في المجتمع، وتشير جمعيات حقوق الإنسان إلى وجود ٣٠ ألف معتقل سياسي في السّعودية وأنّ عدد القضايا المسجّلة في ديوان المظالم ضدّ مباحث أمن الدولة تجاوز ١٥ ألف قضية بحلول عام ٢٠١١. كما أنّ المملكة العربيّة السّعودية صنّفت الدولة رقم ٥٠ من حيث مؤشر الفساد في حين حصلت الإمارات على أفضل تصنيف ضمن مؤشر الفساد عربياً وخليجياً. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحركة الإصلاحية في السّعودية أخذت تنتشط منذ تولّي الملك عبد الله الحكم عام ٢٠٠٥ حيث تمّ تقديم نحو ١٥ التماسا مكتوباً من متّقين إسلاميين وليبراليين تدعو جميعها للإصلاح السياسي وإعطاء صلاحيّات أكبر لمجلس الشّورى، وفصل السّلطات، وإصلاح النظام القضائي، واحترام الحقوق السياسيّة والمدنيّة، وتوسيع نطاق حقوق المرأة وذهب بعضها في اتجاه الدعوة لإقامة ملكية دستورية في السّعودية.

راجع: لي نولان، "إدارة الإصلاح: العربيّة السّعودية ومظلة التحرّر السياسي"، مدارات، حزيران / يونيو ٢٠١١.

^{٢٥} يقول د. محمد بن صنيّتان "ليس ثمة ما يطمئننا إلى أنّنا في مأمن من أحداث المنطقة، ولا يمكن الرّكون إلى الهدوء الطّاهر الذي يكمن خلف خريطة الانتشار الأمنيّ الواسع. لكن لم يظهر حتّى الآن ما يعطي بصيصاً من الأمل إلى أنّ الأنظمة في الخليج، والسّعودية من أكبرها، فهمت شعوبها، وإن هي مدركة ما يدور حولها، فهي ما زالت في غيبوبة بعد أن صدمها هول الواقع من حولها. وليس هناك من سفينة نجاه تنقذها ممّا يجري في البلدان العربيّة، ولا قبل لأحد أن يتنبأ بما يخفيه مستقبل الأيام، إلا رضا شعوبها، والمسارعة إلى إنجاز الإصلاح الحقيقي إلى أبعد مدى". (محمد بن صنيّتان، "انعكاسات التّحرّكات العربيّة من أجل الديمقراطيّة على الشارع السّعودي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤).

^{٢٦} للمزيد عن تأثير الربيع العربي في التّيارات الفكرية والسياسية، راجع: محمد جزائري، "الربيع العربي وخريف التّيارات في السّعودية"، جريدة الشرق الأوسط، ٦/١٢/٢٠١٢.

الإصلاحي عبد الله بن عبد العزيز، البالغ من العمر ٨٧ عامًا^(٢٧)، والذي اتخذ مجموعةً من القرارات الإصلاحية آخرها إعطاء المرأة السعودية حقها في التصويت والترشح وعضوية مجلس الشورى. ويتمتع الملك عبد الله بشعبيةٍ وشرعيةٍ عاليتين، وهو حاليًا صمام الأمان للوضع الصعب في السعودية^(٢٨).

إذا كانت البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية فإن قطر هي أكبر نقاط قوتها، وإذا كانت البحرين أكبر الخاسرين فإن قطر هي الزايج الأكبر من الربيع العربي سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً حتى الآن. لقد تضاعف حضور قطر في الشأن العربي، وأصبحت موجودةً في كل مكان، وفي كل مناسبة، وحيثما وجد الحدث والخبر، بل هي أحياناً صانعةً للحدث وحديث الساعة أكثر من الربيع العربي ذاته. تتصرف هذه الدولة الخليجية الصغيرة مساحةً وسكاناً^(٢٩) تصرف العملاق السياسي والإعلامي والدبلوماسي، وأكدت أن الدول بأفعالها لا بأحجامها^(٣٠). وبرزت الدوحة لا كعاصمةٍ لدولةٍ خليجيةٍ صغيرةٍ فحسب بل هي مؤهلةٌ لأن تكون العاصمة السياسية للنظام العربي بأسره، خاصةً وأن السياسة الخارجية القطرية أخذت تتسم بالجرأة والثقة بالنفس وسرعة المبادرة وحتى التحريض المباشر ضد الأنظمة ورؤساء الدول بدلاً من السلوك الخارجي المحايد والحذر والتواقي في مرحلة ما قبل الربيع العربي. والواضح أن قطر كانت ناجحةً في سلوكها التواقي كما تبدو ناجحةً في سلوكها الخارجي الجريء الزاهن.

^{٢٧} تقول وثيقة من وثائق ويكيليكس إن الملك عبد الله بن عبد العزيز يبلغ من العمر ٩٣ سنة.

^{٢٨} Abdulaziz Saqer, "Reforms Arab Monarchies cannot Avoid", *Washington Post*, Friday April 22, (2011).

لكن هناك قلق من أن تتعرض مسيرة الإصلاح في السعودية لانتكاسة بسبب تولي الأمير نايف بن عبد العزيز الذي ينتمي إلى التيار المحافظ في الأسرة الحاكمة السعودية ولاية العهد.

^{٢٩} تبلغ مساحة قطر ١١٥٨٦ كيلومتراً مربعاً، ويقدر عدد سكانها بنحو ١,٦ مليون نسمة منهم ما يقارب ٣٠٠ ألف مواطن قطري، أي نحو ٢٠% من إجمالي عدد السكان.

^{٣٠} Abdulaziz Alkhamis, "Imperial Qatar", *Middle East Online*, 23/5/2011.

وفي كلتا الحالتين وظّفت قطر قدراتها ومواردها الماليّة الضخمة لتأكيد حضورها على المستويين الإقليميّ والعالميّ. ويكمن سرّ هذا الحضور في أنّ قطر هي أكبر منتج للغاز الطبيعيّ المسال في العالم، ويوازي دخلها السنويّ إجماليّ دخل المملكة العربيّة السعوديّة من إنتاج النّفط بحلول سنة ٢٠١١، وتملك ثالث أكبر احتياطيّ من الغاز الطبيعيّ بعد روسيا وإيران، ويقدر بنحو ٩٠٠ تريليون قدم مكعب، أي بنسبة ١٤% من إجماليّ الغاز الطبيعيّ في العالم^(٣١)، كما حققت قطر خلال السّنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٩ معدّل نموّ اقتصادي تراكمي قدره ٣١,٤٨%، وهو الأعلى في العالم. ووفق بيانات صندوق النّقد الدّولي تحلّ قطر المرتبة الأولى في العالم، من حيث متوسّط دخل الفرد من النّاتج الوطنيّ الإجماليّ البالغ ٨٨,٢ ألف دولار عام ٢٠١٢ سابقة بذلك لكسمبورغ، ويتوقّع أن يصل ١١٢ ألف دولار، أي ضعف معدّل دخل الفرد في الولايات المتّحدة الأميركيّة الذي يتوقّع أن يبلغ ٥٥ ألف دولار بحلول عام ٢٠١٦^(٣٢). أمّا المحفظة السياديّة القطريّة التي تأسّست عام ٢٠٠٥ فقد تجاوزت حاجز ١٥٠ مليار دولار خلال السّنوات الخمس الأخيرة لتصبح ضمن قائمة أكبر عشر محافظ سياديّة في العالم^(٣٣)، وتخطّط قطر لإنفاق مئة مليار دولار على البنية التحتيّة استعدادًا لتنظيم بطولة كأس العالم ٢٠٢٢.

لقد وظّفت هذه الثروة الضخمة على يد الأمير الشّيخ حمد بن خليفة آل ثاني، البالغ من العمر ٥٧ عامًا، لتحقيق أجنّات طموحة في الدّاخل والخارج. ففي الدّاخل تعيش قطر تحولاتٍ

³¹ BP, *Statistical Review of World Energy*, June 2011.

³² يتفاوت ترتيب قطر العالمي وفق المؤشّرات، فهي الدولة رقم ١٥٥ من حيث السكّان و١٢٨ من حيث الكثافة السكّانية، و١٦٤ من حيث المساحة، و٣٣ وفق مؤشّر التنمية البشريّة، و٥٩ من حيث إجماليّ النّاتج القومي، وهي الثانية في معدّل دخل الفرد السنوي، و٤١ على صعيد نوعيّة الحياة، و٢٢ من حيث التنافسيّة، وتأتي في الموقع ٢٢ أيضًا من حيث الشّفافية، و١٤٤ على صعيد الديمقراطيّة و١٦ من حيث الاستقرار السياسيّ في العالم.

³³ راجع آخر تقرير وتقدير صادر عن: Sovereign Wealth Funds Institute

معيشيةً ومجتمعيةً شاملةً حققت قطيعةً كاملةً مع الماضي القريب^(٣٤). أما أجندة الخارج فهي أكثر طموحًا، حيث وظفت ثروة قطر لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية تقوم على أساس مساندة لحظة الحرية العربية ودعم الربيع العربي حينما كان. وتحول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من شيخ لدولة خليجية نفطية حديثة العهد بالاستقلال، كانت وحتى وقت قريب تصنف في الخطاب الثوري والقومي العربي ضمن الدول العربية المحافظة والرجعية، وترتبط بعلاقات إستراتيجية عميقة وواسعة بالولايات المتحدة الأميركية، إلى "شيخ ثوار العرب الجديد" يحمل دلالات وربما مفارقات كثيرة عن مستجدات المشهد الثوري العربي عام ٢٠١١، كما يمثل علامة من علامات بروز "لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر"^(٣٥).

كان الربيع القطري في مجمله ربيعًا إعلاميًا، حيث جسدت قناة الجزيرة حقًا وحقيقةً عمق تأثير قطر في الربيع العربي. لا يمكن تخيل الربيع العربي دون هذه القناة التي هي سلاح فعال، بل هي سلاح ثوري مهم بيد حكومة قطر وأميرها، بقدر ما هي سلاح فعال بيد الشارع العربي الغاضب من الاستبداد والرافض للفساد، والتمرد على الركود السياسي. انحازت قناة الجزيرة إلى الثوار، وأدت دورًا تعويبيًا في تغطية الثورات العربية، وأصبحت حديث الساعة ومثيرة للجدل، بين متحمسين متفانين وغاضبين حانق. وبعد مرور ١٥ عامًا على انطلاقتها الأولى من الدوحة في نوفمبر ١٩٩٦ تحولت قناة الجزيرة، من تغطية الحدث لتصبح هي الحدث، ومن أداة لنقل الخبر

^{٣٤} أعلنت الحكومة القطرية خلال شهر أيلول / سبتمبر سنة ٢٠١١ عن زيادة رواتب الموظفين في الدوائر الرسمية بنسبة ٦٠%، وزيادة رواتب الكوادر العسكرية بما في ذلك المتقاعدين منهم بنسبة ١٢٠%، وتشير البيانات الرسمية إلى أن ٨٠% من القوى العاملة من القطريين تعمل في مؤسسات القطاع الحكومي. انظر:

Zamila Bunglawala, 'Will Arab Spring Lead to more Democracy or more State Entrenchment', *The Stuggers*, 18/9/2011.

^{٣٥} للمزيد عن مفهوم "لحظة الخليج في التاريخ العربي"، راجع:

Abdulkhaleq Abdulla, *Contemporary Sociopolitical Issues of the Arab Gulf Moment*, (London: London School of Economics, The Center for the Study of Global Governance, 2010).

لتصبح هي الخبر^(٣٦). لم يحدث أن تفاعلت قناة تلفزيونية مع الشارع العربي كما فعلت الجزيرة التي أدت دوراً محورياً في نجاح الثورة التونسية، ولها الفضل في تحقيق الثورة المصرية لأهدافها الأولى المتمثلة في إسقاط نظام حسني مبارك^(٣٧). أينما توجد قناة الجزيرة توجد قطر التي تفوقت على نفسها وعلى دول عربية عديدة أكبر منها حجماً وأكثر سكاناً وأغرق منها ريادةً في تحديد مستقبل الوطن العربي^(٣٨). لكن تكمن المفارقة في أن قناة الجزيرة التي انحازت لمطالب الشارع العربي، تُحجم عن احتضان مطالب الشارع الخليجي، وولت كاميراتها بعيداً عن الحراك الاجتماعي والسياسي في البحرين^(٣٩).

مهما كان الأمر بالنسبة إلى دور قناة الجزيرة، من المهم ترك الاستهانة بقدرات الدول الصغيرة في النظام العربي الحالي والمستقبلي وإمكانياتها، خاصة في ظلّ انشغال الحواضر العربية بأزماتها وثوراتها الداخلية. للدول العربية الصغيرة والغنية كقطر والإمارات قيادةً سياسية

^{٣٦} لينا زهر الدين، الجزيرة... ليست نهاية المشوار، (بيروت: دار بيسان للنشر، ٢٠١١).

^{٣٧} يقول فيليب سيب في كتابه تأثير الجزيرة: إنّ هذه القناة بصدد إعادة تشكيل الوعي كما الواقع العربي. (فيليب سيب، تأثير الجزيرة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص ١٢).

^{٣٨} يقول وضاح خنفر، مدير قناة الجزيرة لمدة ثماني سنوات والذي استقال من منصبه في أيلول / سبتمبر ٢٠١١: إنّ الجزيرة "أكدت حضور قطر عربياً وعالمياً، لكن القناة ليست أداة بيد قطر ولا تخدم السياسة الخارجية القطرية، ومتى تحولت إلى قناة للدعاية لقطر سنتتهي الجزيرة كما نعرفها".

Haley Sweetland Edwards, "the Arab Spring and Qatar's Role", *The Atlantic*, 30/9/2011.

^{٣٩} يقول هيو ميلز، مؤلف أول كتاب عن الجزيرة باللغة الإنجليزية، إنّ استقالة مدير قناة الجزيرة وضاح خنفر تعني أنّ "الوقت حان من أجل لجم قوى التغيير التي ساهمت الجزيرة في إطلاقها عربياً قبل أن تخرج عن السيطرة وترتدّ إلى الخليج العربي بما في ذلك قطر". (Hugh Miles, 'Al Jazeera Boss Steps Down: Strains with Qatar Royals', *BBC Middle east*,) .(1/10/2011).

شابةً وطموحةً ترغب في القيام بأدوارٍ قياديةٍ غير تقليديةٍ على الساحة العربية، وأصبحت في موقعٍ قياديٍ لتحديد أجنداث مرحلة ما بعد الثورة العربية سنة ٢٠١١^(٤٠).

الإمارات العربية المتحدة هي نقطة قوةٍ أخرى في الحالة الخليجية، وتقع ضمن قائمة أكبر الرابحين والمستفيدين من الربيع العربي خاصةً في شقه الاقتصادي. كانت الإمارات وقطر الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين لم تشهدا مسيراتٍ وتظاهراتٍ شعبيةً مطالبةً بالإصلاح كما حدث في بقية الدول العربية في ظلّ الربيع العربي. هذه هي أبرز سمةٍ من سمات ما يسمّى بالاستثناء الخليجيّ الذي اقتصر على قطر والإمارات، حيث المواطن كأنه مواطنٌ ملكيٌّ متميّزٌ نتيجةً لتمييز الأداء الاقتصادي والاجتماعي في هاتين الدولتين الغنيتين. لقد كان المطالب الإصلاحيّ الوحيد في الإمارات العربية في شكل رسالةٍ مهذّبةٍ وقّعها ١٣٣ شخصيّةً وطنيةً توجّهت إلى رئيس الإمارات تناشده تطوير صلاحيّات المجلس الوطني الاتحادي المعين ذي الصلاحيّات الاستشارية المتواضعة، والتي لا تليق بدولة الإمارات التي تتصدّر بقية الدول العربية في عددٍ من المجالات الاجتماعية والتنمية والتقنية^(٤١). كانت المطالب الإصلاحيّة متواضعة، لكن ما أزعج الجهات الأمنية الإماراتية في هذه الرسالة هو خشيتها من أنّها تحمل بذور قيام تحالفٍ سياسيٍّ بين التيارين الإسلاميّ والليبرالي. لقد اعتقدت هذه الجهات أنّ لدى التيار

⁴⁰ Simon Henderson, "Qatar Quest to become the Leading Arab State", *Policy Watch*, (Washington DC: Washington Institute, 2011).

Spencer Ackerman, "Tiny Qatar Flexed Big Muscles in Libya", *Danger Room*, 25/8/2011.

^{٤١} تعاني دولة الإمارات من مشكلة تزايد الفجوة المعيشية بين الإمارات الغنيّة والأخرى الأقلّ غنى، فمعدّل دخل الفرد في إمارة أبوظبي يبلغ ٤٥ ضعف معدّل دخل الفرد في رأس الخيمة، ومعدّل البطالة في الإمارات الشمالية بلغ ٢١% مقابل ١٤% على الصّعيد الاتحادي عام ٢٠٠٩. الإمارات الشماليّة هي من أكبر نقاط الضعف في معادلة الأمن والاستقرار في الإمارات، وهي عبء أمنيّ ضخم بالنسبة إلى العاصمة السّياسية أبوظبي. لذلك قامت الحكومة الاتحادية في ظلّ الربيع العربي بضخّ نحو ملياريّ دولار بشكل عاجل من أجل تطوير البنية التحتيّة في هذه الإمارات. لكن على الرغم من ذلك فإن دولة الإمارات سجّلت أعلى نسبة من رضا الأفراد تجاه الأوضاع والتفاؤل بالمستقبل بين دول مجلس التعاون وذلك وفقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة "غالوب" لقياس اتجاهات الرّأي العامّ خلال سنة ٢٠١١ وهي سنة الثورات العربية. راجع:

Claire Ferris-Lay, "UAE has Happiest Residents in the Gulf", *Arabian Business*, 30/8/2011.

الإسلاميّ مخطّطاً انتهازيّاً لاستغلال رياح التّغيير في المنطقة عبر تحريك الشّارع الإماراتي، وتصعيد الحراك الاجتماعيّ خاصّةً في المناطق النائية، للعبث بالاستقرار، وربّما الإطاحة بالحكومة بالتعاون مع رموز التّيار الليبرالي. لم يكن هذا التّسيق الإسلامي-والليبرالي مقبولاً إماراتياً في ظلّ إحساسٍ أمنيّ مضخّم تجاه خطر التّيار الإسلامي في المنطقة. لذلك تحرّكت الحكومة على مستويين لمواجهة هذا "المخطّط الإسلامي"، واعتقلت رمزاً مهمّاً من رموز التّيار الليبرالي الجديد والنّاشط في مجال حقوق الإنسان^(٤٢). كما حلّت مجالس إدارة جمعيّة الحقوقيين، وجمعيّة المعلمين، وجمعيّة الإصلاح برأس الخيمة، وهي من الجمعيّات المحسوبة على التّيار الإسلامي في الإمارات^(٤٣). والملفت للنظر أنّ التّيار الإسلامي على الرّغم من شعبيّته الكبيرة، لم يردّ على هذه الإجراءات، وتقبّل هذا القرار على مضض^(٤٤). أمّا التّيار الليبرالي فقد كان أعجز من أن يتحرّك لأجل وقف اعتقال رموزه من الشّبّان. لقد كسبت الحكومة المواجهة التي لم تكن متوازنة. عدا ذلك ظلّت الإمارات بمنأى عن رياح التّغيير^(٤٥)، وقامت بإجراء انتخاباتٍ محدودةٍ في أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، شارك فيها ١٣٠ ألف مواطنٍ لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطنيّ الاتّحادي الذي يضمّ أربعين عضواً.

أمّا على الصّعيد الخارجي، فحاولت الدبلوماسية الإماراتيّة أن تجاري الدبلوماسية القطريّة وكانت نشطة وحاضرةً عربيّاً وعالمياً؛ وفي أكثر من موقعٍ وخاصّة على السّاحة الليبيّة الملتهبة.

^{٤٢} أحمد منصور، الناشط الحقوقي وصاحب مدوّنة "الحوار" والعضو في اللجنة الاستشاريّة لفرع منظمّة "هيومن رايتس واتش" في الشرق الأوسط، إضافةً إلى أربعة ناشطين آخرين بتهم تتراوح بين الإساءة إلى رئيس الدولة والإخلال بالأمن والاستقرار وتتمّ محاكمتهم حالياً.

^{٤٣} جرى استبدال الأعضاء المنتخبين في هذه الجمعيّات بأعضاء عيّنتهم الحكومة.

^{٤٤} أصدرت دعوة الإصلاح في الإمارات، المعروفة على نطاق واسع بارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، بيان الإصلاح في ١ شباط / فبراير ٢٠١٢ تؤكّد فيه على أنّ نهج الدّعوة "يقوم على أساس تقدير واحترام قيادة الدولة والولاء لها ولرئيس الدولة".

^{٤٥} إذا كان هناك من ربيع إماراتي فقد كان هذا الربيع في معظمه في العالم الافتراضي وليس على أرض الواقع

"The UAE is quiet on the Street but Web reformers face heat", *Associate Press*, 27/4/2011.

لكن، وبخلاف قطر لم تكن الإمارات بالقدر نفسه من سرعة المبادرة والاستجابة للتحوّلات بل كانت متأنيّةً، بل متردّدةً في حالاتٍ عديدةٍ أبرزها مصر. فأرادت الدبلوماسية الإماراتية إيجاد مخرجٍ توافقيٍّ مشرفٍ لحسني مبارك الذي كانت له علاقات ودية شخصية وسياسية راسخة مع الأب المؤسس الشيخ زايد والقيادة السياسية في الإمارات والعواصم الخليجية الأخرى التي كانت تحسبه العمود الفقريّ لجبهة الاعتدال في المنطقة. فلم يكن تعاطف الإمارات مع حسني مبارك في أيامه الأخيرة في الحكم في محلّه، وأساء الشارع المصريّ الثوري والنخبة السياسية الجديدة في مصر فهمه كثيرًا، فخرجت الإمارات بخسائرٍ سياسيةٍ تسعى حاليًا إلى تعويضها عبر المساعدات المالية السخية. لكن الإمارات كانت بجانب قطر في المكان المناسب في ليبيا على الصعيد الإنساني والسياسي والعسكري الميداني، وخرجت بمكاسبٍ سياسيةٍ مهمّةٍ، منها تأكيد حضورها الدولي. لكن، بعيدًا عن السياسة والعمل السياسي والدبلوماسي، تمكّنت الإمارات وخاصةً عاصمتها التجارية والمالية دبي، من تأكيد موقعها الإقليمي كملاد آمن ومستقرّ^(٤٦). كان الربيع العربي بمنزلة هبةٍ سماويةٍ غير متوقّعةٍ لاقتصاد دبي، (العاصمة التجارية لدولة الإمارات)، الذي تأثر أكثر من غيره بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثمّ برزت كأكثر المستفيدين اقتصاديًا من الربيع العربي، حيث وظّفت بنيتها التحتية والتشريعية المتقدّمة، وأجواء الحريات الاجتماعية والفردية الاستثنائية، لجذب الشركات والاستثمارات العربية ورؤوس الأموال العربية والعالمية الهاربة من مناطق التوتّر القريبة والبعيدة، لتحقق بذلك مقولة "مصائب قوم عند قوم فوائد". جاء الربيع العربي في وقته المناسب بالنسبة إلى هذه المدينة التجارية التي تشهد جميع قطاعاتها، وخاصة قطاع العقار الذي كان أكبر نقاط ضعف النموذج التنموي في دبي،

⁴⁶ James Mullan, "In the Game of Regional Turmoil the Enduring Winner is Dubai", *Middle Post*, 24/2/2011.

انتعاشاً اقتصادياً. المدينة التي تعيش الربيع العربي اقتصادياً بعد أن استعادت عافيتها وأكدت أن لا بديل لها كمركز آمن لرجال المال والأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٤٧).

انتقلت عدوى الربيع العربي إلى الكويت، صاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج العربي، والتي تملك أيضاً أقدم محفظة سيادية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار أميركي. وعلى الرغم من أن الحراك الاجتماعي والسياسي في الكويت قديم وغير منضبط، وسقفه أعلى بكثير من سقف الحريات في بقية دول المنطقة، ويتميز بوجود تيارات سياسية ناضجة، ومعارضة قوية متجذرة في المشهد السياسي الكويتي الصّاحب، فإنّ البعض استغلّ الربيع العربي للدعوة إلى إصلاحات سياسية، وتصفية حسابات سياسية داخلية ضدّ رئيس الوزراء والدعوة للإطاحة بحكومته، وإلى احتجاجات شعبية متفرقة في ما عُرف بـ "ساحة الصفاة وساحة الإرادة"^(٤٨)، تطالب بقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وقيام أحزاب سياسية. وتجاوزت هذه الاحتجاجات في لحظة من اللحظات الخطوط الحمراء عندما اقتحم البعض مبنى مجلس الأمة الكويتي للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء^(٤٩). وفي الوقت الذي تجاهلت حكومة الشيخ ناصر محمد الصباح هذه المسيرات الشبابية والنخبوية ثم اتبعت سياسة الإغراق المالي التي شملت حزمة من الحوافز المالية شملت مكافأة مالية نقدية بقيمة ١٠٠٠ دينار (٣٦٠٠ ألف دولار أميركي) لكل مواطن كويتي ودعمًا سخياً للمواد الغذائية على مدى سنة كاملة لكل أسرة كويتية لوقف المدّ

^{٤٧} كما بدأت دبي تستقطب شركات استثمارية آسيوية جديدة، وخاصة الشركات الاستثمارية الصينية التي تعتبر دبي المدخل الآمن لإدارة نشاطاتها في عموم منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

Simeon Kerr, "Dubai Draws New Breed of Investors", *Gulf News*, 24/9/2011, p. 22.

^{٤٨} ساحة "الإرادة" وساحة "الصفاة" هما الصيغة الكويتية لميدان التحرير الذي تحوّل إلى أهم رمز من رموز الثورة المصرية والربيع العربي عموماً.

"الكويت بين ساحتي الصفاة والإرادة"، جريدة الخليج، الملحق السياسي، ٢٣/٩/٢٠١١، ص ٢.

^{٤٩} Kristin Smith Diwan, "Kuwait's Constitutional Showdown", *Middle east Channel*, 17/11/2011.

الثوري^(٥٠) فإنّها لم تتمكّن من الصّمود طويلاً وتقدّمت باستقالتها إلى الأمير في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ منهيةً بذلك "الحقبة النّاصرية"^(٥١) في الحياة السياسيّة الكويتيّة المضطربة. واستمرّ السّجال السّياسي الحادّ في الكويت خلال الرّبيع العربي، وأدى إلى بروز اصطفايف طائفيّ، وقبليّ، وبرلمانيّ ضاعف الشّلل السّياسي والحكومي الذي ميّز فترة ما بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠^(٥٢). وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ جرت انتخابات برلمانيّة في الكويت فأفرزت مجلس الأُمّة بأغليبيّة كبيرة من نواب المعارضة. جاءت هذا النّتيجة لتؤكّد أنّ الكويت عاشت ربيعها بأسلوبها الديمقراطي المختلف عن بقية دول الخليج العربي. وفي العموم لم تتأثّر الكويت كما تأثرت كلّ من البحرين وعمان، كما لم تؤثر الكويت في تحولات سنة ٢٠١١ كما أثرت فيها كلّ من قطر والإمارات. والواضح أنّ الكويت لم تخرج بمكاسب مهمّة أو خسائر ملحوظة من جزاء الرّبيع العربيّ.

نقاط القوّة والضعف في المعادلة الأمنيّة الخليجيّة

بعيداً عن قائمة الرّابحين والخاسرين ونقاط الضّعف والقوّة في الحالة الخليجيّة، فإنّ الرّبيع العربيّ كشف عن وجود نقاط قوّة وضعف في المعادلة الأمنيّة الخليجيّة خاصّةً أولويّة التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليميّ لأمن الخليج واستقراره. لقد استفاد مجلس التّعاون، كمنظمة إقليمية، في المجمل من الرّبيع العربيّ، وبرز أكثر قوّةً وأكّد صلاحيّته في وقت الأزمات، وتمّ توظيفه لتقوية العمل الخليجي المشترك خليجياً وعربياً، وازدادت قناعة دوله به، خاصّةً على صعيد التّنسيق العسكريّ والأمنيّ؛ فالتّفكير والعمل بشكل جماعيّ هما من أبرز نقاط قوّة دول مجلس التّعاون. لقد أفرزت أحداث الرّبيع العربيّ أرضيّة جديدةً للمزيد من التّعاون

^{٥٠} شملت سياسة الإغراق المالي أيضاً دعم الدجاج، وذلك بمعدّل ١٤ دجاجة لكل أسرة كويتية على مدار الشّهر الواحد.

^{٥١} نسبة إلى رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الصباح.

⁵² Abdulkhaleq Abdulla, "Contemporary Sociopolitical Issues of the Arab Gulf Moment", Op. Cit.

والتنسيق. وتمثلت قوة المجلس في دخول درع الجزيرة وحسمه للصراع في البحرين لصالح الأسرة الحاكمة ولو مؤقتاً. جاء الدخول العسكري لمجلس التعاون إلى البحرين قوياً وبعث بأكثر من رسالة إلى أطرافٍ داخليةٍ وخارجيةٍ تؤكد أنّ لدى دول المجلس قدراتٍ عسكريةٍ ذاتيةً لا يُستهان بها بعد اليوم. فكان توظيف القدرات العسكرية بحزمٍ ودون اللجوء إلى المساعدات الخارجية (الأميركية) التقليدية هو أبرز مستجدات العمل الخليجي المشترك وأهم نقاط قوته. لذلك جاء الربيع العربي ليقدم شهادة صلاحية لمجلس التعاون في نقطةٍ جوهريةٍ لم تكن واضحةً من قبل. أمّا على الصعيد السياسي فقد وُظفت الدبلوماسية الخليجية في أكثر من حالةٍ في الآونة الأخيرة كان أبرزها الصراع على السلطة في اليمن. كانت الدبلوماسية الخليجية هي الوحيدة الحاضرة في اليمن، وتمكنت بمساعدة الأمم المتحدة من حسم الصراع على السلطة بانتخاب رئيسٍ جديدٍ لمدة سنتين^(٥٣). وجاءت دعوة قادة دول المجلس في اجتماعهم الاستشاري في الرياض خلال شهر أيار/ مايو ٢٠١١ إلى كلٍّ من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون لتعكس الثقة المتزايدة بالنفس، ومن منطلق مدّ المظلة الخليجية الجماعية لتشمل بقية النظم الملكية العربية التي تواجه رياح التغيير. تأتي هذه المبادرة الخليجية التي فاجأت الجميع في الدّاخل والخارج ردّ فعلٍ أنيماً وظرفياً وعفويّاً، حيث أنّها لم تخضع للدراسة المسبقة والمناقشة. لكن، على الرّغم من ظرفية المبادرة إلا أنّها تنطلق من موقع القوة، وليس من موقع الضعف الأمني والسياسي لدول مجلس التعاون. فالهدف من هذه المبادرة هو توسيع المظلة الخليجية لتشمل أنظمة ملكية عربيةٍ ربّما كانت في حاجةٍ إلى المزيد من الموارد لمواجهة مستحقّات الربيع العربي. لم تأت هذه الدعوة من منطلق البحث عن حمايةٍ أمنيةٍ إضافيةٍ، بل هي رسالةٌ مفادها بأنّ لدى المجلس قدراتٍ وإمكاناتٍ يمكن توظيفها لصالح دولٍ قائمةٍ على الشرعية الوراثية خارج المنظومة الخليجية في اللحظات الحرجة والمصيرية. ثمّ جاءت دعوة القمة العادية المنعقدة في الرياض في كانون

^{٥٣} الملاحظ هو الغياب التام للجامعة العربية والدبلوماسية العربية، ربّما من منطلق أنّ شأن اليمن هو شأن خليجي صرف. حتّى الدبلوماسية الأميركية التي حاولت دعم الجهود الخليجية منيت أيضاً بالفشل في حلحلة الصراع السياسي في اليمن.

الأول/ ديسمبر ٢٠١١ للتحوّل من صيغة "التّعاون الخليجي" إلى مرحلة "الاتّحاد الخليجي" وذلك على نسق "الاتّحاد الأوروبي" ليؤكّد الثّقة في المشروع التّعاوني الخليجيّ علاوةً على الطّموح المستقبلي والرّغبة في الاستفادة من تراكم خبرة ثلاثين عامًا في العمل التّعاوني الخليجيّ. دعوة الانتقال إلى الاتّحاد الخليجي ليست بالدّعوة الظّرفية والآنيّة، بل هي خيارٌ إستراتيجيّ بعيد المدى ويرسل رسالةً واضحةً مضمونها أنّ مشروع التّعاون الخليجيّ تجاوز كلياً ونهائياً مرحلة الشكّ إلى مرحلة اليقين. فمجلس التّعاون جاء ليبقى ويستمرّ ويتطوّر مع تطوّر المستجدّات الخليجيّة والإقليميّة.

لكن، على الرّغم من أنّ مجلس التّعاون أحسن حالاً وأكثر تماسكاً وحضوراً، فإنّ الرّبيع العربيّ أثر في ملفّ الأمن في الخليج في اتّجاهاته السّلبية والإيجابيّة وكشف نقاط ضعفٍ داخلية في المعادلة الأمنيّة الخليجيّة^(٥٤). فمن ناحيةٍ كشف الرّبيع العربيّ أنّ تهديد الأمن الداخلي المرتبط بقضايا العدالة الاجتماعيّة، ومطالب جيل الشّباب، والتركيبية السّكانية المختلّة، والبطالة والتحوّل الديمقراطي والإصلاح الدّستوري، تهديد يرقى إلى خطورة التّهديد الخارجيّ نفسها. كما كشف الرّبيع العربيّ أنّ قلق دول مجلس التّعاون تجاه إيران هو الثّابت الوحيد في التّفكير الإستراتيجيّ والأمنيّ الخليجيّ. لا يمكن التّغافل عن حقيقة أنّ إيران جازّ صعبٌ لدول الخليج الصّغيرة والكبيرة، خاصّةً وأنّها تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجيّة الداخليّة لإفحام نفسها في الشّأن الخليجيّ الداخليّ وتحقيق التمدّد الإقليميّ كلّما سنحت الفرصة. لم يتغيّر شيءٌ في ما يتعلّق بقلق دول مجلس التّعاون تجاه التّهديد الإيراني. فقد ظلّ هذا القلق ثابتاً. والأهمّ من كلّ ذلك أنّ الرّبيع العربي كان فرصةً نادرةً لدول المجلس ودفعها للتّعامل مع التّحدّيات الأمنيّة الداخليّة بمنطقها الخاصّ وبعيداً عن واشنطن. فالدّخول العسكريّ

⁵⁴ Raghidah Dergham, "Security Concerns and Political Reform in the GCC", on Twitter:www.twitter.com? Raghidah Dergham, posted on 21 May, 2011, 02:53 PM.

الخليجيّ إلى البحرين جرى دون موافقة أميركيّة ودون علم واشنطن^(٥٥). كانت مخاطر الدّخول العسكريّ الخليجيّ كثيرةً، أبرزها تأجيج الشّارع البحرينيّ المؤجّج بفعل الربيع العربيّ، واحتمالات الدّخول في مواجهاتٍ عنيفةٍ وممتدّةٍ معه. والأهمّ من ذلك احتمال الدّخول في مواجهةٍ عسكريّةٍ مباشرةٍ مع إيران التي لديها منطلقاتها الإستراتيجيّة والتاريخيّة والمذهبيّة في البحرين. لكن على الرّغم من ضخامة المخاطر غامر صاحب القرار الخليجيّ بالدّخول إلى البحرين، ووأد الثّورة البحرينيّة، ذلك أنّ ثمن عدم الدّخول كان باهظاً. فلم يكن بالإمكان تخيل كابوس سقوط أسرة حاكمةٍ في دولةٍ خليجيّةٍ، وكابوس قيام جمهوريّةٍ ثوريّةٍ في عقر دار الملكيات الوراثيّة الخليجيّة. وكان الدّخول العسكريّ الخليجيّ الردّ الوحيد للتعامل مع هذا الكابوس الحاضر بقوة، والقائم بشدّة. لقد تعاملت دول مجلس التّعاون مع "السّيناريو الأسوأ"، وعندما دقّت لحظة الحقيقة، وكانت مسألة حياةٍ أو موت، لم يكن أمامها سوى وصفةٍ واحدةٍ ووحيدةٍ هي الحسم العسكريّ الجماعيّ في مواجهة مخاطر الدّاخل والخارج معاً.

جاءت أحداث البحرين فرصةً تؤكّد فيها السّعودية ودول الخليج استقلال القرار الخليجيّ/السّعودي النّسبي عن واشنطن. ففي لحظةٍ مهمّةٍ ومصيريّةٍ افترق القرار الخليجيّ عن القرار الأميركيّ، واختلفت الرّؤية الخليجيّة عن الرّؤية الأميركيّة تجاه التّهديد المركزيّ للأمن الدّخلي. يشير كلّ ذلك إلى أنّ الرّياض والعواصم الخليجيّة الأخرى أصبحت تتصرّف باستقلاليّة أكبر عن القرار الأميركيّ، وتتصرّف بثقةٍ أكبر تجاه الجار الإيراني الصّعب. تراجعت واشنطن على مضضٍ، ولم تتمكّن طهران من مجارة الحسم العسكريّ والسّياسي السّعودي/الخليجيّ في البحرين. وتأكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ أمن البحرين واستقرارها هو جزءٌ لا يتجزأ من أمن المملكة العربيّة السّعودية واستقرارها، بل إنّ أمن البحرين واستقرارها هو جزءٌ لا يتجزأ من أمن دول مجلس التّعاون واستقرارها. حُسم هذا الأمر كليّاً، وأُغلق نهائيّاً.

^{٥٥} تتخذ واشنطن من المنامة، عاصمة البحرين، مقرّاً للقيادة المركزيّة للأسطول الخامس الأميركيّ، وهناك أصوات في الكونغرس الأميركيّ تدعو إلى سحب الأسطول الخامس إلى دولة خليجية أخرى، كدليل على عدم ارتياح واشنطن لاستخدام حكومة البحرين العنف في مواجهة مطالب الإصلاح.

على صعيد آخر، عمقت أحداث البحرين واقع التّخندق الطّائفي في المنطقة ليصبح مصدرًا جديدًا من مصادر التوتّر الإقليمي، فكان الخوف من انتقال التّخندق الطّائفي إلى خارج البحرين هو اليوم أكبر نقاط ضعف المعادلة الأمنيّة في الخليج العربيّ. كما أنّ تنامي دور التّيّارات الإسلاميّة، وتفكّك جبهة الاعتدال، واحتمالات بروز محاور سياسيّة جديدة، مثل "محور أنقرة/القاهرة الديمقراطي"، وضبابيّة معالم مرحلة ما بعد الثّورة في مصر وسوريا، وغياب الاستقرار المزمّن في اليمن، كلّ ذلك يزيد من قلق دول مجلس التّعاون تجاه عدم الاستقرار في المنطقة مستقبلًا، وربّما سيدفع بها نحو جولةٍ جديدةٍ من الإنفاق العسكريّ المكلف الذي سيزيد بدوره من أجواء عدم الاستقرار في المنطقة. لكن على الرّغم من القلق تجاه المستقبل، فإنّ محصّلة الرّبيع العربيّ إيجابيّة بالنّسبة إلى المعادلة الأمنيّة الخليجيّة وأحدثت تغيّراتٍ يصبّ مجملها في صالح دول مجلس التّعاون التي أظهرت أنّها أكثر تماسكًا فيما بينها، وأشدّ استقلاليّةً عن القرار الأميركي، وأكثر ثقةً بالنّفس في التّعامل مع الجار الإيراني. لقد خسرت إيران كثيرًا في البحرين وفي مواقع عديدة أبرزها سوريا خلال الرّبيع العربي⁽⁵⁶⁾. وجميع هذه الخسائر التكتيكيّة تصبّ في مصلحة دول مجلس التّعاون. فالمعادلة الأمنيّة وموازن القوى بين إيران ودول مجلس التّعاون تكون عادةً معادلةً صفريّةً، فكلّ خسارةٍ لإيران مكسبٌ لدول مجلس التّعاون، كما أنّ أيّ مكسبٍ سياسيّ ودبلوماسيٍّ لطهران هو بالمحصلة خسارةٌ للعواصم الخليجيّة، والمعطيات الإستراتيجيّة تشير إلى حدوث تحوّل طفيفٍ في موازين القوى لصالح دول مجلس التّعاون عام ٢٠١١. فالانكماش السياسيّ طفيفٌ، والتمدّد الإقليميّ السّعوديّ أنّيٍّ وظرفيٍّ، والتحوّل في موازين القوى في الخليج العربيّ نسبيٌّ وتكتيكيٌّ وليس تحوّلًا بنيويًا وإستراتيجيًا، ما يعني أنّ الرّبيع العربيّ الذي أسّس لمعطياتٍ داخليةٍ جديدةٍ في كلّ دولةٍ، لم يؤسّس في المقابل لمعطياتٍ إقليميّةً مختلفةً. ولعلّه من السّابق لأوانه الحديث عن بيئةٍ وبنيةٍ في الخليج العربيّ. بنية المعادلة الأمنيّة الخليجيّة مستقرّةٌ، وتتّسم بكونها بنيةً ثنائيّة القطبية، محورها السّعودية التي تعيش مشكلاتٍ داخليةً حادّةً

⁵⁶ Farnaz Fassihi, "Arab Spring Turns Up Heat on Iran", *Wall Street Journal*, 31/8/2011.

وإيران التي تعيش مشكلاتٍ داخليةً أكثر حدةً. وستظلّ هذه الثنائية قائمةً إلى أن يستعيد العراق، القطب الثالث، عافيته واستقراره. أمّا بيئة المعادلة الأمنية في الخليج العربي فهي متوتّرةٌ وتعيش أجواء حربٍ باردةٍ نشطةٍ وازدادت نشاطاً خلال الربيع العربي بين القطبين الإيراني والسعودي على زعامة المنطقة سياسياً وعقائدياً. لذلك لم يحدث أيّ تحوّلٍ نوعيٍّ في موازين القوى لصالح أيّ طرف، وفي أيّ اتجاهٍ من الاتجاهات في الخليج العربي⁽⁵⁷⁾.

الخاتمة

عاشت المنطقة العربيّة حراكاً ثورياً استثنائياً منذ بداية عام ٢٠١١، وتحرّرت قوى التغيّر التي قُمعت طويلاً من الخوف وانطلقت فجأةً من عقالها بقوةٍ وحركت الساكن العربيّ، وهزّت النّظم الجمهوريّة العربيّة الوريثيّة، ودقّت أبواب الملكيّات العربيّة الوريثيّة ونوافذها بما في ذلك الملكيّات الخليجيّة. لكن إذا كان الوطن العربي يعيش مزاجاً ثورياً استثنائياً، فإنّ المزاج الشعبي السائد في الخليج هو مزاجٌ إصلاحيّ أكثر ممّا هو مزاجٌ ثوريّ، وقوى الاستقرار في دول الخليج أقوى بكثيرٍ من قوى التغيّر. فلا توجد مطالبٌ شعبيّةٌ واسعةٌ بالتغيّر، ولا أحد يرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النّظام" في الخليج، وهناك قلةٌ قليلةٌ تشكك في شرعيّة النّظم الملكيّة الخليجيّة التي قد تتحوّل على المدى البعيد إلى ملكيّاتٍ دستوريّة. لقد أظهرت الملكيّات الوريثيّة الخليجيّة قدرةً فائقةً على البقاء والاستمرار وصدّ رياح التغيّر، وينبغي عدم الاستهانة بقدرتها على التكيف مع المستجدّات والتحدّيات المصاحبة للربيع العربي. إنّ لدى الأنظمة الوريثيّة الخليجيّة مجموعةً من المقومات والميزات النسبيّة أبرزها الثروة النّفطية، والشرعيّة التاريخيّة، والثّقافة البدويّة، والقلة السكانيّة، والأجهزة الأمنيّة، والنّظم الأبويّة، وغياب المعارضة والعمل الحزبيّ، علاوةً على سجلّ مهمٍّ من الإنجازات في المجالات الاجتماعيّة والإنسانيّة والتنمية.

⁵⁷ The International Institute for Strategic Studies, *Strategic Survey 2011: The Annual Review of World Affairs*, 2011.

فوفقًا لمؤشر التنمية البشرية^(٥٨) تأتي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت والسعودية في المرتبة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة عربيًا على التوالي. كما تحتل قطر والإمارات والكويت والبحرين وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت في مقدمة معدّل دخل الفرد. وتأتي قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت في مقدّمة الدّول العربية من حيث مؤشر التنافسية الاقتصادية^(٥٩). أما الإمارات العربية المتحدة فإنّها تتصدّر الدّول العربيّة من حيث مؤشر أكثر الدّول سعادة وتأتي في الترتيب الـ ٢٥ عالميًا^(٦٠). كما أنّ البحرين وقطر هما من أكثر الدّول العربيّة انفتاحًا وعولمةً في الوطن العربيّ. وتمكّنت الإمارات العربيّة المتّحدة من تصدر بقية الدّول العربيّة على مؤشر تقانة المعلومات والاحتفاظ بموقعها العالمي رقم ٢٣ على مدى التّلاث سنوات الأخيرة^(٦١). هذه المؤشّرات وغيرها أعطت المواطن الخليجي الشّعور بأنّه "مواطنٌ ملكيٌّ" يتميّز عن غيره في هذه اللّحظة من التّاريخ ولا يحتاج إلى المطالبة بتغيير أوضاعه المستقرّة سياسيًا والمزدهرة اقتصاديًا.

لقد واجهت هذه الدّول تاريخيًا تحدياتٍ أصعب خلال فترة المدّ القومي العربيّ في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ونجحت في مواجهة تحديات الثورة الإيرانيّة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وتعتقد هذه الدّول أنّها قادرةٌ اليوم على مواجهة انعكاسات الرّبيع العربي واستحقاقاته. فبعد كلّ أزمةٍ تزداد الملكيات الوراثيّة في الخليج قوّةً وليس ضعفًا، وتضيف إلى عمرها الافتراضي سنوات، وتؤكد صلاحيتها وبقائها في ظلّ كلّ الشّكوك المتشائمة وفي

^{٥٨} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ٢٠١٠/١١/٠٤ .

http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Complete_reprint.pdf

^{٥٩} بنك أوف أميركا ميريل لينش، مؤشر التنافسية الاقتصادية ٢٠١١.

^{٦٠} الأمم المتحدة، تقرير السعادة العالمي ٢٠١٢.

^{٦١} World Economic Forum, Networked Readiness Index (2009–2010–2011).

ظلّ المخاطر الكبرى التي تواجهها، بحيث أصبحت مؤمنةً بالمثل القائل إنّ "الضربة التي لا تكسر الظّهر تقويه". لكن رسالة الربيع العربي أيضاً واضحة كلّ الوضوح، وتتخصّص في أنّ الشعب العربي يطالب بالإصلاح السياسي، والحرية والكرامة والديمقراطية، ولجم دولة المخابرات، وإنهاء ملفّ الفساد والاستبداد واحتكار السلطة والاستئثار بالثروة. هذه المطالب تنطبق على جميع الدول العربية دون استثناء بما في ذلك دول الخليج العربي، وإن كان بدرجاتٍ متفاوتة. لذلك فإنّ ملفّ الإصلاح الديمقراطي مطروحٌ بقوةٍ في دول الخليج العربي، ولا يمكن تجاهله طويلاً وتأجيله كثيراً، ولا يمكن لهذه الدول أن تتصرّف على أنّها استثناءٌ للحالة العربية الثورية أو أنّها غير معنيّة بمطالب الإصلاح المحقّة^(٦٢).

الخليج العربي جزء لا يتجزأ من محيطه العربي: مصيره واحدٌ، ومستقبله واحدٌ. وعندما تحلّ لحظة الحرية على المنطقة العربية فهي تحلّ خليجياً أيضاً. لا توجد دولة عربية لديها حصانة، مهما امتلكت من ثروات الدنيا. فالأرض العربية تطالب بالحرية من المغرب العربي إلى الخليج العربي، وهذه هي لحظة الحرية العربية التي طال انتظارها. والشعوب العربية بما في ذلك الشعب العربي في الخليج في توقٍ وشوقٍ لممارسة الحرية والمشاركة والديمقراطية والحصول على حقوقها المدنية والسياسية كاملة غير منقوصة، وتستحقّ الإصلاح السياسي والدستوري عاجلاً وليس آجلاً^(٦٣).

^{٦٢} يوسف خليفة اليوسف، "الحكومات الخليجية بين الإصلاح والرحيل حتّى ولو بعد حين"، موقع دار السلام، ٢٠١١/٤/١٧:

<http://www.darussalam.ae/content.asp?contentid=1816>

^{٦٣} جرت انتخابات بلدية وتشريعية محدودة في كل من الإمارات والبحرين والسعودية في نهاية شهر سبتمبر سنة ٢٠١١ لتشكل خطوات بسيطة ومتأنيّة في سياق التحوّل نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي في دول الخليج العربي. لكن الملفت للنظر هو الإقبال الضعيف جداً على التصويت في هذه الانتخابات، حيث بلغت نسبة التصويت في السعودية ٣٩% وفي الإمارات ٢٨% وفي البحرين ١٨%، وهو أمر يثير السؤال عن أسباب هذا العزوف الانتخابي، هل يكمن في عدم رغبة الجمهور في المشاركة في الحياة السياسية أم أنّ العزوف يعود إلى تواضع الصلاحيات التشريعية للمجالس البرلمانية في هذه الدول.

إنّ التحدّي الذي تواجهه دول الخليج حاليًا هو استيعاب رسالة الربيع العربي بجعل الديمقراطية أولويّة قصوى، وتأكيد الحرّية في الحياة السّياسيّة بالطريقة الخليجيّة المعتدلة والمتوافقة مع خصوصيّتها^(٦٤).

^{٦٤} تقول فريدة غطيس "إن المطالب الشعبية المعتدلة تواجه بمرونة ملحوظة في الملكيات الوراثية العربية. لكن إذا فشلت هذه الحكومات في تقديم التنازلات السّياسية المطلوبة، وإذا نجحت موجة الديمقراطية في المنطقة العربية، فإنّ المطالب الإصلاحيّة الشعبية في هذه الدول ستتصاعد مستقبلاً".

Frida Ghitis, "Why Kings are Surviving the Arab Uprising", *World Politics Review*, 6/10/2011 .

قائمة المراجع:

١- العربية

- عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٦).
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).
- محمد بن صنيطان، "انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، أغسطس، ٢٠١١.
- علي فخرو، "انعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على البحرين"، المستقبل العربي، رقم ٣٩٠، (٢٠١١).
- بدر الإبراهيم، "الربيع السعودي في ٢٠١١"، المقال، ٢٠١١/١٠/٣١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ٢٠١٠/١١/٠٤، http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_AR_Complete_reprint.pdf
- بنك أوف أميركا ميريل لينش، مؤشّر التنافسية الاقتصادية ٢٠١١.
- الأمم المتحدة، تقرير السعادة العالمي ٢٠١٢.

الأجنبية:

- Abdulkhaleq Abdulla, *Contemporary Sociopolitical Issues of the Arab Gulf Moment*, (London: London School of Economics, The Center for the Study of Global Governance, 2010).
- Emman Al Nafjan, "What Do Saudi Women Want?", *Foreign Policy*, December (2011).

- Frida Ghitis, "Why Kings are Surviving the Arab Uprising", *World Politics Review*, October 6, 2011
- Gregory Gause, "Is Saudi Arabia Really Counterrevolutionary", *Foreign Policy*, August 9, (2011).
- Kristian Ulrichsen, "Counterrevolution in the Gulf", *Foreign Policy*, May 6, (2011).
- Marc Lynch, "Saudi Counter Revolutionary", *Foreign Policy*, August 10, 2011,
- Bernard Haykel, "Saudi Arabia vs the Arab Spring", *Project Syndicate*, August 2011.
- Jean-Pierre Filliu, *The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising*, (London:Hurst and CO. Publishers, 2011).
- Rai'd Zuhair Al Jamali, "Oman, Kind of not Quiet", *Foreign Policy*. November 7, (2011).
- BP, *Statistical Review of World Energy*, June 2011
- Simon Henderson, *Qatar Quest to become the Leading Arab State*, *Policy Watch*, (Washington DC: Washington Institute, 2011).
- Spencer Ackerman, *Tiny Qatar Flexed Big Muscles in Libya*, *Danger Room*, August 25, 2011.
- The International Institute for Strategic Studies, *Strategic Survey 2011*,
- The Annual Review of World Affairs.

- World Economic Forum, Networked Readiness Index (2009–2010–2011).

